العملات الرقمية المشفرة وحكم إصدارها والتعامل بها في الفقه الإسلامي والقانون الجزائري

Encrypted digital currencies and the ruling on issuing and dealing with them in Islamic jurisprudence and Alderian law

د/ قصعة سعاد، ا، جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية قسنطينة (الجزائر)
د/ بومحراث ليندة، ا، جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية قسنطينة (الجزائر)

الملخص)

تعد العملات الرقمية المشفرة من أهم ابتكارات التكنولوجيا المالية الحديثة (fintech)، ولقد انتشرت بشكل واسع في مختلف دول العالم منذ ظهورها سنة 2008، ووصلت حتى البلدان الإسلامية، ورغم ذلك نجد أن الغموض مازال يكتنفها من عدة جوانب، ولذلك سنحاول من خلال هذه الورقة البحثية تجلية حقيقة هذا النوع من العملة وحكم إصدارها والتعامل بها في الفقه الإسلامي والقانون الجزائري، خاصة أن الجزائر دولة إسلامية ليست بمنأى عن التطورات التكنولوجية التي مست الجانب الاقتصادي.

وتوصلت هذه الدراسة إلى جملة من النتائج أهمها أن العملة الرقمية المشفرة بمفهومها الحالي محل خلاف فقهي كبير في إصدارها والتعامل بها، بين مجيز ومانع، ومتوقف لغاية تدقيق المسائل المتعلقة بها، بينما حظرها المشرع الجزائري في المادة 117 من قانون المالية لسنة 2018 وذلك للمخاطر العديدة الاقتصادية والقانونية الناجمة عن التعامل بها وإصدارها.

الكلمات المفتاحية : العملة الرقمية المشفرة، التعامل، الفقه الإسلامي، القانون الجزائري.

Abstract

Crypto currency is one of the most important Innovations of modern financial technology, and it has spread widely in various countries of the world since its appearance in 2008, and even reached Islamic countries, despite this we find that ambiguity is still shrouded in it from several aspects, and therefore we will try through this research paper to clarify the reality of this type of currency and the ruling on issuing and dealing with it in Islamic jurisprudence and Algerian law, especially since Algeria is an Islamic country that is not immune to technological developments that have affected the economic aspect.

This study reached a number of results, the most important of which are: that the encrypted digital currency in its current concept is subject to a great jurisprudential dispute in its issuance and dealing with it, between permissible and prevented and stopped for the purpose of checking the issues related to it, while the Algerian legislator banned it in article of the Finance Act of 2018, due to the many economic and legal risks resulting from dealing with and issuing it.

Keywords: Crypto currency, Deal, Islamic jurisprudence, Algerian law.

د/ سعاد قصعة (habibkassaa@gmail.com).

1. مقدمة:

لقد شهد العصر الحالي تطورا تكنولوجيا كبيرا مس جميع مناحي الحياة الاجتماعية، السياسية، الثقافية، الاقتصادية، القانونية التي ألقت بظلالها على الأحكام الفقهية، وتعتبر التكنولوجيا المالية أحدث ما توصل إليه التطور

التكنولوجي المتعلق بالجانب الاقتصادي، حيث شكلت (Fintech) ثورة كبيرة في مجال الأنظمة المالية العالمية والعربية، حيث تقدم خدمات مالية تتميز بالسرعة وقلة التكلفة تنافس الخدمات المالية التقليدية، ولقد نجحت الشركات الناشئة في مجال التكنولوجيا المالية في توفير مجموعة من الخدمات والابتكارات الجديدة المتعلقة بالدفع والإقراض والتمويل الجماعي، والعملات الرقمية المشفرة وغيرها، وتعد هذه الأخيرة (العملات الرقمية المشفرة) واحدة من الابتكارات التي أضحت من أهم النوازل والمستجدات التي تحتاج إلى توضيح مفهومها وحكم الشرع في إصدارها والتعامل بها، وكيف تلقاها النظام القانوني الجزائري.

1.1. إشكالية البحث: يثير إصدار العملات الرقمية المشفرة والتعامل بها العديد من الإشكالات الاقتصادية والفقهية والقانونية، وورقتنا البحثية ستحاول الإجابة على الإشكالية الآتية: ما هو المفهوم الدقيق للعملات الرقمية المشفرة؟ وما حكم إصدارها والتعامل بها في الفقه الإسلامي والقانون الجزائري؟

2.1. فرضيات البحث: تنطلق هذه الورقة البحثية من فرضية أن فقه المعاملات المالية له علاقة بالقضايا الاقتصادية المستجدة بما في ذلك العملات الرقمية المشفرة.

3.1. أهمية البحث: يعتبر موضوع هذه الورقة البحثية من المواضيع المهمة الجديدة التي تتشابك فيها التقنية مع الاقتصاد والفقه والقانون، وهو من الميادين الخصبة والبكر للبحث.

4.1. أهداف البحث: تهدف هذه الورقة البحثية إلى:

- معرفة المفهوم الحقيقي للعملات الرقمية المشفرة وخصائصها ومخاطرها.
- معرفة حكم إصدارها والتعامل بها في الفقه الإسلامي.
- معرفة كيفية تعامل النظام القانوني الجزائري مع العملات الرقمية المشفرة.

2. مفهوم العملات الرقمية المشفرة

المصطلح الانجليزي للعملات الإلكترونية التي بدأت بنشأة البتكوين (**Bitcoin**) هو (**Crypto currency**)، والكتابات العربية تباينت في تسمية هذه العملات، فمنهم من يطلق عليها تسمية العملات الافتراضية (**Virtual Currency**) لأنها غير موجودة بين أيدينا، ومنهم من يطلق عليها تسمية العملات الإلكترونية (**Electronic :oney**) لأن تداولها واستعمالها يقتصر على عالم الانترنت، ومنهم من يطلق عليها تسمية العملات المشفرة لأن هذه العملات تمثل رموزا وشفرات، ومنهم من يطلق عليها تسمية العملات الرقمية (**Digital Currency**) لأن هذه العملات عبارة عن أرقام فقط دون وجود أي شيء حسي لها في الواقع (مشعل، 2020).

وقد اعتمدنا في دراستنا هذه تسمية العملات الرقمية المشفرة للدلالة على هذا النوع من العملات التي أفرزتها الصناعة المالية الحديثة، وهي التسمية التي استعملها كثير من المتخصصين في هذا المجال.

وسنتطرق في ها هنا إلى تعريف العملات الرقمية المشفرة، ثم نشأة العملات الرقمية المشفرة وأبرزها استعمالا، وأخيرا نتطرق إلى خصائص العملات الرقمية المشفرة ومخاطرها.

1.2. تعريف العملات الرقمية المشفرة

قبل التعريف بالعملات الرقمية المشفرة لابد من معرفة معنى التشفير والذي يعزى له طريقة خلق وعمل تلك العملات.

1.1.2تعريف التشفير

عملية التشفير Cryptography هي في الأصل وسيلة لحماية المعلومات والبيانات من خلال استخدام الرموز، بحيث لا يمكن قراءتها أو معرفة محتواها المخفي إلا من تستهدفهم المعلومات ويكون لديهم مفتاح الشفرة التي تمكنهم من معالجة تلك الرموز للتعرف على المعلومات الأصلية. ويمكن ترجمة كلمة تشفير أو Cryptography بتقسيمها إلى cryptوتعني مخفي و graphy وتعني كتابة أي أن المقصود بالمصطلح أنها محتوى مكتوب بطريقة تخفي فحواه (ما هي العملات الرقمية أو العملات المشفرة؟).

أي إخفاء البيانات من سياقها المعتاد والمتداول إلى سياق آخر غير معلوم للعامة بشكل يحفظ سرية محتواها، وهي ليست عملية مستحدثة، فمبدأ التشفير استخدم في العديد من المجالات الدبلوماسية والعسكرية قديمًا وله استخدامات عديدة مصرفية ومعلوماتية في وقتنا المعاصر، حتى وصلنا إلى العملات الرقمية التي تعتمد في بنائها على نفس الفكرة (ما هي العملات الرقمية أو العملات المشفرة؟)

2.1.2تعريف العملات الرقمية المشفرة

أورد المهتمون بابتكارات التكنولوجيا المالية تعاريف متعددة للعملات الرقمية المشفرة، من أدقها هاذين التعريفين:

التعريف الأول: العملات الرقمية المشفرة عبارة عن: عملات رقمية يتم التحكم بها سرا وتطبق التشفير لضمان أمنها، ولا تدعم أي سلطة مركزية العملات المشفرة وليس لديها أي علاقة ثابتة بالعملة الموجودة حاليا. ويعمل غالبيتها عبر أنظمة دفاتر حسابات موزعة، يتم تسجيل المعاملات بها والتحقق منها من خلال شبكة من العقد، ويعني هذا أنه يمكن البحث عن المعاملات السابقة للتحقق من أنه يمكن للمالك "الحقيقي" فقط استخدام العملات الرمزية في أي وقت. ويمكن لمالكي العملات الرمزية استخدام مفاتيح شخصية لمباشرة المعاملات (كاترين ستيوارت وساليل جونا شيكار وكاتريونا مانفيل، 2017).

التعريف الثاني: العملات الرقمية المشفرة هي: عملات إلكترونية افتراضية غير ملموسة لامركزية تعتمد على التشفير، أي تحمل توقيعا إلكترونيا مشفرا ليتمكن المتعاملون من تداولها، حيث لا يتم استعمالها إلا عبر منصات وشبكات الانترنت، بما في ذلك الهواتف المحمولة، لشراء السلع والخدمات وإجراء التحويلات من شخص لآخر أو من بلد لآخر، تتميز بأنها لا تتواجد في صورة مادية أو فيزيائية، الأمر الذي يجعل المعاملات سريعة جدا وزهيدة التكلفة (رسوم

التحويل مثلا) مقارنة بالعملات العادية، كما أنها لا تتبع لأي سلطة أو هيئة مركزية مشرفة (سلطة إصدار) كالبنك المركزي ونحوه والتعامل بها لا يتطلب أي وسيط بنكي، أي هي التعامل بالوجه للوجه أو بالند للند (وهيبة، 2018).

وعليه فإن العملات الرقمية المشفرة عبارة عن نوع من النقود الإلكترونية التي يتم التحكم بها سرا وليس لها وجود واقعي ملموس تطبق التشفير كآلية لضمان أمنها.

2.2. نشأة العملات الرقمية المشفرة وأبرزها استعمالا في العالم

وسنتطرق هنا إلى تاريخ نشأة العملات الرقمية المشفرة، وأبرزها استعمالا في العالم .

1.2.2. نشأة العملات الرقمية المشفرة

بالعودة إلى عام 1977 ظهرت خوارزمية RSA وهي من اختراع الثلاثي ليونارد أدليمان و آدي شامير و رونالد ريفست في معهد ماساتشوستس للتقنية والتي أعلن عنها حينها وتم نشر ورقة اختراعها، وهي في اختصارها تتكون من 3 أحرف هي الأحرف الأولى لأسمائهم. الفائدة من هذه الخوارزمية التي شكلت النواة الأولى لهذه العملات هي أنها تسمح بتلقي الإيرادات والأموال عن طريقها.

بعدها بسنوات طويلة وبالضبط عام 1993 اخترع عالم الرياضيات ديفيد تشومecash ، ما يقال بأنها أول عملة مشفرة إلكترونية وهي التي اعتمدت على التشفير. وبعدها عمل ديفيد تشوم على جمع الأموال لتمويل فكرته ونجح بالطبع في إنشاء شركة DigiCash التي تدير هذه العملة الرقمية المركزية، وعمل على التعاقد مع التجار والشركات من أجل قبول عملته واستخدامها في التعامل الإلكتروني، إلا أنه وبسبب تأخر التجارة الإلكترونية وعدم تنامها كثيرا في ذلك الوقت فشل المشروع ولم يتمكن من اقناع الشركات والتجار باستخدام عملته.

في عام 1996 تم إطلاق الذهب الإلكتروني E-gold وهو عبارة عن أول موقع لتبادل الذهب وتداوله، وهو الذي يتطلب فتح حساب عليه واستخدامه في شراء الذهب وبيعه، وللأسف تم إغلاق الموقع بعد شبهات من أنه استخدم في غسيل الأموال ورغم أنه وصل عدد المشتركين فيه إلى أكثر من 3.5 مليون مشترك إلا أنه أغلق في النهاية.

في نفس الفترة وتحديدا خلال 1997 اخترع آدم باك نظاما للحد من البريد الإلكتروني المزعج ويدعى Hashcash وهو الذي تم دمجه أيضا في خوارزمية وشفرة العملات الرقمية مع تطويره بالطبع. بعدها بعام واحد تمكن خريج علوم الكمبيوتر وي داي من إنشاء مخطط للعملة الإلكترونية شاركها عبر قائمته البريدية وهي التي شكلت النواة الأولى للعملات الرقمية الموجودة حاليا. وبعدها بعامين وبالضبط خلال 1999 تم إطلاق أول بنك إلكتروني ونتحدث عن باي

بال الذي يساعد في تحويل الأموال عبر الإنترنت وقد عزز نجاحه وإقبال الناس عليه في التأكيد على ضرورة إطلاق عملات رقمية وإلكترونية تستخدم في تحويل الأموال.

وفي عام 2003 ظهر متصفح تور Tor الذي يوفر تصفح المواقع بإخفاء الهوية وكذلك تصفح المواقع المحجوبة والممنوع الدخول إليها عبر المتصفحات العادية، وشكل هذا دعما غير مباشر للعملات المشفرة والتشفير وخصوصية التحويلات المالية والصفقات التجارية (Afechkou، 2018)

وفي أكتوبر 2008 وفي ظل الأزمة العالمية المالية نشر شخص مجهول يدعى ساتوشي ناكاموتو ورقة يتحدث فيها عن طرق تحويل الأموال بدون مراقبة الحكومات والسلطات المالية. وفي نفس العام تم إنشاء البلوك تشين من طرف الشخص المجهول والذي يقال أيضا أنه يمكن أن يكون اسما مستعارا لمجموعة من الأشخاص عملوا على هذه التقنية التي أثارت أنظار البنوك والمؤسسات المالية وهناك انفتاح عليها في قطاعات كثيرة منها الطب والعقود الذكية والتجارة والتدريس وهي عبارة عن سجل للمعاملات في العملة الافتراضية بيتكوين.

عام 2009 وبالضبط خلال شهر يناير تمكن ذلك الشخص الذي يقف وراء بيتكوين من تعدين 50 وحدة منها وبعدها بأيام تمت أول صفقة للعملة بين ناكاموتو وهال فيني. وفي عام 2011 وصل سعر بيتكوين إلى 1 دولار أي أنها تساوت معها في القيمة وهذا حسب تداولات بورصة MTGOX وبعدها ظلت تتزايد قيمة هذه العملة (Afechkou، 2018).

بعد ذلك بدأت تظهر عملات رقمية جديدة منافسة للعملة الأصلية ومبنية على البلوك تشين مع قدوم كل واحدة منها بتقنية بلوك تشين مخصصة ومطورة ومعدلة لصالحها، وضمن هذه الأسماء نجد الريبل XRP التي تأسست عام 2012 ثم لايتكوين و الإيثريوم هذه الأخيرة تأسست عام 2015 حتى أصبح عددها أكثر من 1590 عملة رقمية الآن. من جهة أخرى أصبحت هناك العشرات من منصات التداول والتي توفر شراء وبيع العملات الرقمية، وكذلك خدمات تحويل الدولار أو العملات النقدية إلى العملات الرقمية وتحولت إلى تجارة رائجة (Afechkou، 2018).

2.2.2.. أبرز العملات الرقمية المشفرة المستعملة في العالم

أ. عملة البتكوين: تعد عملة "البيتكوين":العملة الأشهر في عالم العملات الإلكترونية، و التي ينصح جميع المستثمرين التداول بها في مقابل العملات الأخرى ، كما أنها الأعلى من حيث القيمة السوقية.

ب. عملة اللايتكوين: أما في عام 2011، قام "تشارلي لي "المهندس السابق لدى شركة جوجل بإختراع عملة إسمها لايتكوين(LTC) ، وهي ظهرت كبديل "للبيتكوين"، ولكنها لم تستطع زحزحة "البيتكوين" من مكانه ولا توجد عملة أخرى استطاعت أن تفعل هذا، بالرغم من أنها متقاربة جدا مع "البيتكوين."

ج. عملة الريبل: في عام 2012، ظهرت لنا عملة من أشهر العملات الرقمية وهي "الريبل" (Ripple) حيث تحتل المرتبة الثالثة في عالم العملات الرقمية من حيث السيولة، تختلف عملة "الريبل" عن عملة "البيتكوين"، حيث أن الثانية تريد أن تستبدل نظام المصرفي التقليدي، أما الأولى لا تريد إلغاءه بل تريد دعمه.

د. عملة الايثريوم: وفي عام 2013، قام المبرمج الروسي "فيتاليك بوتيرين" بطرح فكرة عملة الايثريوم و مشروعها ثم في عام 2014 قام باطلاقها و أصبحت ثاني أشهر العملات الرقمية ،و ذلك بعد أن قام بطرحها للبيع الأولي، وأهم ما يميز الايثريوم أنه يسمح بإنشاء عقود ذكية بطريقة تحاكي العقود التقليدية، ويتأكد من أن جميع بنود العقد قد تم الإيفاء بها، ويضمن عدم الإخلال بأي شرط من شروط العقد وهو بالضبط دور السلطة في الحياة الواقعيه مما قد يقضى على الروتين الحكومى و روتين الاوراق و الملفات و تعقدها .

هـ. عملة الداش: في يناير 2014، قام "إيفان دوفيلد" بإنتاج عملة "داش "(Dash) وهي عملة رقمية، تعتبر نسخة من البيتكوين مع بعض التحسينات.

و. عملة المونيرو والنيو: بينما في أبريل 2014، تم إنتاج العملة الرقمية "المونيرو Monero"، وفى العام ذاته أطلقت العملة الرقمية "نيو NEO "من أجل تدعيم الاقتصاد الصيني. (العملات الرقمية، نشأتها، 2020)

3.2. خصائص العملة الرقمية المشفرة ومخاطرها

رغم الخصائص التي تتميز بها العملات الرقمية المشفرة إلا أن لها مخاطر عديدة، وهذا ما سنحاول التطرق له في هذه الجزئية.

1.3.2. خصائص العملة الرقمية

للعملة الرقمية المشفرة ومنها البتكوين خصائص تختلف عن العملات التقليدية، ساهمت في انتشارها السريع وزيادة عدد مستخدميها تدريجياً حول العالم، وهي كالآتي:

أ. اللامركزية : هي عملة رقمية لا مركزية، أي لا يتحكم بها هيئة مركزية واحدة، ولا تملك أرقاماً متسلسلةً، فكل جهازٍ يقوم بالتَّنجيمِ عن العملة ومعالجة المعاملات، يشكّل جزءاً من الشبكة، وتعمل الأجهزة معاً، فنظريا يعني ذلك أنه لا يمكن لأي شخص أو مؤسسة التلاعب بالشبكة، وأخذ عملات الآخرين، وبهذه الصِّفة تختلف العملات الرقمية عن العملات التقليدية التي تتصف بوجود هيئة تنظيمية مركزية تقف خلفها.

ب. سهولةُ الدّفع : يسمح هذا النوع من العملات لمستخدميه أن يتحكموا بأموالهم بحريةٍ كاملةٍ، فيمكن إرسال واستقبال الأموال دون أي قيود، لذلك أصبحت عملة البتكوين وغيرها من العملات الرقمية طريقة سهلة للتسوق في الكثير من المتاجر الإلكترونية التي تقبل الدفع الإلكتروني.

ج. السُّرعةُ والرسومُ المنخفضة :ففي النّقدِ التَّقليديّ لابد من وسيطٍ لنقلِ الأموال، وهذا الوسيط يأخذ نسبة من المال أجرة التحويل، ولا بد من بعض الوقت حتّى يصل المال إلى الطرف الآخر، ولكن في العملة الرقمية تتم عملية التحويل دون وسيط وبشكل مباشر، إلا أنه لا يمكن إلغاء عمليات التحويل، فعند إرسال بتكوين لا يمكن استرجاعه.

د. عُملَةٌ معمّاةٌ : أي أنها عملةٌ مشفرةٌ، والمعلوما ت المتاحة على الشّبكةِ لا تظهر أي معلوماتٍ عن أصحاب الحسابات.

هـ. السّريّةُ : كما أن عملة البتكوينوغيرها من العملات الرقمية المشفرة توصف بأنها عملةٌ سِرِّيَّةٌ، لا يمكن تتبُّعها أبداً، لذلك تمَّ اعتمادها في المتاجر التي تبيع المنتجات المحظورة.

و. تقنية بلوك تشين : تستخدم العملات الرقمية المشفرة تقنية" البلوك تشين"، وهي بمثابة دفتر مُحاسبيٍّ متميزٍ، يتمُّ التعامل معه بسرعةٍ ويسرٍ، ويكون مشتركاً بين الكثيرين، كما يمكن الإضافة إليه ولكن لا يمكن التعديل عليه، أي لا يمكن تغيير المعاملات السابقة فيه، وبحسب خبراء المعلوماتية، فإن هذه الخاصية آمنة لا يمكن اختراقها أو إحداث تخريب رقمي فيها.

ز. العُمومِيّة : فلا ترتبط عملة البتكوين وغيرها من العملات الرقمية المشفرة بموقع جغرافي، ويمكن اعتبارها عملة محليّةً لكلِّ الدُّول.

ح. المحدودية : فالعملات الرقمية المشفرة ومنها البتكوين عملة محدودة جدً ا، حيث لا يمكن أن يتعدّى عدد البتكوين كلِّهِ المتداولِ حول العالم 21 مليوناً بتكوين (يسري عدنان الغول وأحمد سرحيل، 2019).

2.3.2. مخاطر العملات الرقمية المشفرة

انتشر التعامل بالعملات الرقمية المشفرة في الآونة الأخيرة بشكل ملفت، ومع هذا الانتشار ظهرت مخاطر عديدة لها، كالمخاطر التقنية، والاقتصادية، ومخاطر شركات التعدين، والمخاطر القانونية.

أ. المخاطر التقنية للعملات الرقمية المشفرة

من أهم المخاطر التقنية للعملات الرقمية المشفرة نذكر:

- سهولة خسارة العملات الرقمية المشفرة؛ بسبب الخطأ في كتابة العنوان الصحيح للعملة أو فقدانها، وكذلك تعرضها للسرقة وعدم القدرة على تتبع السارق، خاصة العملات التي لا تعتمد على تقنية البلوكتشين في عملية تداولها.
- إمكانية اختراق المحافظ أو المخازن الرقمية للعملات الرقمية المشفرة.
- خطر هجمات القرصنة على عملية التداول التي تتم من قبل المستهلكين.
- خطر تعطل خطوط الانترنت والكهرباء لاعتماد العملات الرقمية المشفرة عليها.
- احتمال سيطرة شركات التعدين على العملات الرقمية المشفرة.
- مخاطر التطور التقني للعملات الرقمية المشفرة، وعدم قدرة المعدنين على التعامل مع التطور وحماية عملاتهم من الاختراق لأسباب مادية أو سياسية أو اقتصادية (الزعابي، 2018).

ب. المخاطر الاقتصادية للعملات الرقمية المشفرة

وتتمثل المخاطر الاقتصادية للعملات الرقمية المشفرة في الآتي:

- اعتراف الدول العظمى بالعملات الرقمية المشفرة كالبتكوين كوسيلة للتبادل والدفع لتسوية المدفوعات التجارية الدولية، مما يترتب عليه فقد القيمة النقدية للعملات الوطنية.
- صعوبة الحفاظ على المعروض النقدي في ظل احتكار المنقبين للعملات، والإخلال بوظيفة النقود للقيام بوظائفها الرئيسية.
- ارتفاع التداولات المالية بالعملات الرقمية المشفرة يزيد الفجوة بين الاقتصاد الواقعي وبين الاقتصاد الماليالذي تباع وتشترى فيه المنتجات المالية لغرض الربح المالي.
- تعرض العملات الرقمية المشفرة لخسارة فادحة لأسباب مختلفة تتعلق بمنع تداولها من قبل الدول أو انهيارها، مما يترتب على المستهلكين خسارة أموالهم وعدم قدرتهم على ملاحقة مؤسسي العملات قانونيا؛ لعدم صدورها من جهات رسمية (الزعابي، 2018).

ج. مخاطر شركات التعدين

يمكن تقسيم مخاطر عملية التعدين إلى شقين:

- الشق الأول: هو استخدام واستهلاك العملات الرقمية المشفرة ومنها البتكوين مرتين من قبل مستخدم لنفس العنوان، وتدعى هذه العملية باستخدام العملة مرتين، مما دعا المطورين إلى استخدام تقنية البلوكشين

لحماية المستخدمين من خطر تكرار الاستخدام، حيث يقوم المعدن بالبحث عن كل معاملة للتحقق من البيانات الخاصة بها وعدم استخدامها مرة أخرى لنفس العملية.

- الشق الثاني: يتمثل لخطر الثاني من قبل المعدن غير الشريف، بقيامه بإدراج صندوق سجلات وهمي عبر النظام، مما يترتب عليه حصول المعدن على عدد من العملات الجديدة دون وجه حق (الزعابي، 2018).

د. المخاطر القانونية للعملات الرقمية المشفرة

تتمثل المخاطر القانونية للعملات الرقمية المشفرة في الآتي:

- عدم قدرة رجال القانون على علاج المنازعات المتعلقة بالعملات الرقمية المشفرة؛ لصدورها من جهات غير رسمية، وعدم تبني جهة قضائية أو جهة تحكيم للفصل في هذه المنازعات في حالة التعرض لخسائر.
- صعوبة معرفة هوية المتعاملين.
- يلجأ التجار إلى التعامل بالعملات الرقمية المشفرة بسبب فرض الدول ضرائب على أرباحهم، مما يؤدي إلى تهربهم من دفع الضرائب للدولة، وتكمن الصعوبة في تتبع عمليات التداول ومعرفة هوية المتعاملين بسبب طبيعة تداول هذا النوع من العملات.
- تستخدم العملات الرقمية المشفرة وخاصة البتكوين في دعم المنظمات الإرهابية لتحقيق أهدافها، والتستر بغطاء هذا النوع من العملات.
- يلجأ تجار المخدرات مع بروز العملات الافتراضية إلى التعامل بعملة البتكوين لإتمام صفقات المخدرات؛ وذلك لضمان وسهولة نقل أموالهم وسرية التعامل من خلال المواقع التي تتداول العملات الرقمية المشفرة.
- امكانية استخدام العملات الرقمية المشفرة في عمليات غسيل الأموال المعاقب عليها جنائيا (الزعابي، 2018).

3. مفهوم العملات والنقود في الفقه الإسلامي

وسنحاول من خلال هذا المبحث معرفة مفهوم النقود الورقية وما يتعلق به من وظائفها ، كتمهيد للحديث عن حكم إصدار والتعامل بالعملات الرقمية المشفرة في الفقه الإسلامي والقانون الجزائري، فهي الأساس للتأصيل الفقهي لهذه المسألة.

1.3. تعريف النقود وأنواعها

سنتطرق ها هنا للحديث عن تعريف النقود في اللغة والاصطلاح، ثم الحديث عن أنواعها.

1.1.3. تعريف النقود

أ. تعريف النقود لغة

النقد خلاف النسيئة ،وتمييز الدراهم وغيرها كالتنقاد والانتقاد والتنقد وإعطاء النقد والوازن من الدراهم ، وانتقد الدراهم قبضها (الفيروزآبادي)، وقال ابن فارس :النقد أصل يدلّ على إبراز شيء وبروزه من باب نقد الدراهم، وهو تمييزها والكشف عن حالها في جودتها أو زيفها أو غير ذلك (فارس، 1979) ، ويأتي النقد بمعنى العملة من الذهب والفضة وغيرها مما يتعامل به (العربية).

ب. تعريف النقود في الاقتصاد

تتعدد الزوايا التي ينظر منها الباحثون الاقتصاديون إلى النقود، فقد تعرف على أساس الوظائف التي تؤديها، وقد تعرف على أساس خصائصها الطبيعية، ومن أشهر تعريفاتها: "النقود هي أساسا أداة أو وسيلة تعطي في النهاية لحائزها بالمعنى الاقتصادي قوة شرائية وبالمعنى القانوني وسيلة تحرير ووسيلة تصفية أو تسديد الديون"، كما عرفت بأنها: "مجموعة وسائل الدفع المستعملة لإتمام كل المدفوعات على كامل الإقليم"، كما عرفت النقود بأنها: "أي شيء يلقى قبولا عاما كوسيط للتبادل ومقياس للقيمة" (سهيلة، 2009/2008).

ج. تعريف النقود في القانون

عرفت النقود قانونا بأنها: "أي شيء تكون له القدرة على إبراء الذمة". والملاحظ في تعريف القانونيين للنقود أنهم يهتمون بجانب إبراء الذمة، وهو جانب مهم أغفله الاقتصاديون في أغلب تعاريفهم؛ لذلك تم التفريق بين العملة والنقود، فالعملة هي كل ما تعتبره السلطة الحاكمة نقودا، وتضفي عليه قوة القانون صفة إبراء الذمة، فتلقى قبولا عاما، أما النقود فهي أعم من العملة، فهي تشمل العملة وكل ما يتراضى عليه الناس باختيارهم ويتخذونه وسيطا للتبادل ومقياسا للقيم، ومن هنا تعد النقود المصرفية في العصر الحديث نقودا في مفهوم الاقتصاديين ولا تعد من النقود في مفهوم القانونيين؛ وذلك لأن الناس غير ملزمين بقبولها (الشيخ، 2019).

د. تعريف النقود في الفقه الإسلامي

لم ترد كلمة النقودفي القرآن الكريم ولا في السنة الشريفة، وسبب ذلك أن العرب لم يستخدموا في الغالب كلمة(النقود) للدلالة على الأثمان، وإنما استخدموا كلمتي الدينار والعين للدلالة على العملة المتخذة من الذهب، وكلمتي الدرهم و الورق للدلالة على العملة المتخذة من الفضة (سهيلة، 2009/2008).

ولذلك فقد عرفوا النقود بالنظر إلى أقسامها، فقسموها إلى نقود بالخلقة وهي الذهب والفضة وما صنع منهما كالدنانير الذهبية والدراهم الفضية، ونقود بالاصطلاح وهي سائر المسكوكات المعدنية الأخرى إضافة إلى الأوراق النقدية (سهيلة، 2009/2008).

فذهب جمهور الفقهاء (المالكية، الشافعية والحنابلة) إلى القول بأن مصطلح النقود لا يصدق إلا على النوع الأول (النقود بالخلقة)، ولذلك استثنوا الفلوس (وهي النقود المضروبة من غير الذهب والفضة) من معنى النقود، فلا يجري فيها الربا وليس فيها زكاة ولا تجوز أن تكون رأس مال للمضاربة، وهذا يعني أنهم يرون الثمنية في الذهب والفضة فقط بأصل الخلقة (الشيخ، 2019) .

بينما ذهب عمر بن الخطاب والأحناف وخاصة الإمام محمد بن الحسن الشيباني والجصاص الرازي ورواية عند المالكية وقول عند الإمام أحمد رجحه الإمام الحطاب والإمام ابن تيمية، إلى أن مصطلح النقود يصدق على الذهب والفضة وأي شيء اتفق الناس على ثمنيته، ويقوم مقامهما في معاملات الناس ومبادلاتهم، وهذا يعني أن الثمنية يمكن أن تكون اصطلاحية كما تكون خلقية (الشيخ، 2019).

وهذا القول هو الراجح؛ لأن الدراسات التاريخية لتطور النقود تؤيده؛ لأن استعمال الناس للذهب والفضة عملة للتبادل إنما جاء نتيجة لتطور النظام النقدي التقليدي من نظام المقايضة إلى المقود السلعية إلى النقود المعدنية إلى النقود الورقية إلى النقود المصرفية...، كما أنه لا دليل في القرآن ولا في السنة النبوية على قصر النقود على الذهب والفضة (الشيخ، 2019).

2.1.3. أنواع النقود (الشيخ، 2019) (سهيلة، 2009/2008)

مع تطور النظام النقدي التقليدي ظهرت أنواع عديدة للنقود بدءا بالنقود السلعية إلى غاية ظهور العملات الرقمية المشفرة محل الدراسة، وسنقتصر ها هنا على ذكر أنواعها بحسب ظهورها دون تفصيل، وهي كالآتي:

أ. **النقود السلعية:** وهي أقدم أنواع النقود والتي ظهرت نتيجة الصعوبات التي واجهت نظام المقايضة، فكانت بمثابة بديل استخدمه الأفراد لتوسيع معاملاتهم ومبادلاتهم، فاستخدموا بعض السلع التي تلقى القبول العام في التبادل، كالإبل عند العرب، والملح عند الحبشة.

ب. **النقود المعدنية:** ظهرت لأن النقود السلعية لم تتمكن من تفادي عيوب وصعوبات المقايضة، وقد ظهر هذا النوع من النقود مع اكتشاف الإنسان للمعادن، فبدأوا باستخدام النحاس والبرونز ثم الذهب والفضة، وهذا النوع من النقود هو عبارة عن قطع معدنية تستخدم وسيطا للتبادل إما وزنا أو عدا.

ت. **النقود الورقية:** وهي عبارة عن وثائق أو شهادات تصدر لحاملها، عادة من قبل البنوك المركزية، وتمثل هذه الوثائق دينا على الجهة التي أصدرتها كما أنها قابلة للتطهير لأكثر من مرة. في بادئ الأمر كانت تستمد قيمتها من المعادن الثمينة وبالتالي كانت قابلة للصرف بالنقود الذهبية أو الفضية، ونظرا لتطور استخدام النقود الورقية انفصلت قيمتها عن قيمة أي معدن وأصبحت لها قيمة قانونية يمنحها إياها المشرع ويفرض قبولها في التعامل وإبراء الديون بحكم القانون. وهي أنواع:

- نقود ورقية نائبة: وهي التي لا يتم إصدارها في إطار الدولة المحلية إلا بعد إيداع رصيد كامل لها من الذهب والفضة، وهي تعد صكوكا بدين على الدولة.
- النقود القابلة للصرف (الوثيقة): وهي نقود ورقية مغطاة بالذهب والفضة، تغطية جزئية غير كاملة، ولكن تستمد قوتها في الجزء غير المغطى من قوة الدولة التي أصدرتها.
- النقود الورقية الإلزامية (غير قابلة للصرف): وهي التي ليس لها غطاء معدني من النقدين الذهب والفضة مطلقا، وتستمد قوتها الشرائية وقيمتها من الدولة والقانون الذي فرضها عملة للتداول. وهو النوع الشائع اليوم.

ث. **النقود المصرفية:** و هي عبار ة عن الودائع تحت الطلب التي تحتفظ بها المصارف في حساباتها إما عن عملية إيداع نقود ورقية أو تحويلات مصرفية أو ما تقوم المصارف بتوليده منها ويتم التصرف به عن طريق الشيكات أو بطاقات الائتمان المختلفة التي ظهرت مع تطورات النشاط الاقتصادي. ويجدر التنبيه على أن هذه الأوراق التجارية لا تعتبر في حد ذاتها نقودا، وإنما هي مجرد أمر صادر من صاحب الوديعة في البنك لهذا البنك أن يدفع مبلغا من النقود لشخص آخر ، وهو حامل الورقة الصادرة من البنك ويحق لأي فرد أن يمتنع عن قبول تلك الأوراق.

ج. **النقود الإلكترونية:** مع التطور التكنولوجي ودخول شبكة الانترنت حياة الناس، وازدياد التواصل الاجتماعي من خلال الشبكة العنكبوتية، توسعت المعاملات التجارية، وظهر واقع تجاري جديد غير تقليدي، وأصبح الواحد منا بدلا من الذهاب إلى الأسواق والبحث عن السلعة ودفع ثمنها بالنقود الورقية المتداولة، أصبح قادرا على اقتناء أي سلعة أو أي خدمة من أي دولة في العالم عن طريق ما عرف بالتجارة الإلكترونية؛ لأن هذه المعاملات تتم عن بعد فلا بد من إيجاد بديل عن النقود الورقية التي تتطلب حضورا حقيقيا للمتبايعين، فظهرت على الساحة الاقتصادية النقود الإلكترونية. وأول ظهور لها كان بصورة بطاقات الائتمان، وبطاقات مسبقة الدفع، وبطاقات الصراف الآلي التي يصدرها البنك المحلي بالتعاون مع شركات عالمية، ثم توسعت الشركات العالمية مثل (فيزا، ماستركارد، أميركيان إكسبرس)، في تقديم بطاقات الائتمان، وهي في حقيقتها نقود

ورقية تحملها وسائط إلكترونية. ثم ظهرت طريقة الدفع الإلكتروني باستخدام طريقة (pay pal)، وهي نظام دفع إلكتروني على شبكة الانترنت لتسوية مقابل السلع والخدمات للأفراد والشركات سهل وآمن، ولا يحتاج المتعامل فيه أن يظهر بياناته المالية مثل رقم بطاقة الائتمان، وتاريخ صلاحيتها ونوعها أو رقم الحساب البنكي، كما هو الحال في بطاقات الائتمان، ولكن لا بد لطرفي العقد أن يفتحا حسابا في (بي بال) لأن هذه الأخيرة تقوم بخصم قيمة المشتريات من حساب المشتري وإضافته لحساب البائع مقابل عمولة التحويل بين الحسابين.

ح. **العملات الرقمية المشفرة ومنها عملة البتكوين:** وهي محل الدراسة، والتي سنفصل فيها لاحقا.

2.3. وظائف النقود الورقية وشروطها عند الفقهاء

وسنحاول في هذا المطلب معرفة وظائف النقود عند الفقهاء وشروطها.

1.2.3.وظائف النقود عند الفقهاء

النقود والعملات تعتبر قوة شرائية عامة، حيث تقوم بتأدية دورها من خلال وظائفها الأساسية، والتي تناولها الفقهاء بالبيان والتوضيح، وتتمثل في أربع وظائف رئيسية : و هي أنها:

- مقياس لقيم السلع والخدمات.
- وسيط لتبادل السلع والخدمات.
- أداة لحفل الثروة ومستودع للقيمة.
- وسيلة للمدفوعات ا لآجلة (عودة، 2019).

2.2.3. الشروط الواجب توفرها في النقود

هناك شروط لا بد من توفرها في النقود كي يعتبر نقدا صحيحا يمكن إجمالها في الآتي:

- الرواج والقبول العام.
- ثبات قيمة النقد واستقراره.
- أن تكون صادرة من قبل الدولة (عودة، 2019).

4. حكم إصدار العملات الرقمية المشفرة والتعامل بها في الفقه الإسلامي والقانون الجزائري

وسنحاول من خلال هذا المبحث معرفة الحكم الشرعي لإصدار العملات الرقمية المشفرة والتعامل بها في (مطلب أول)، ورأي القانون الجزائري في ذلك في (مطلب ثان).

1.4. حكم إصدار العملات الرقمية المشفرة والتعامل بها في الفقه الإسلامي

اختلف الفقهاء في حكم التعامل بالعملات الرقمية المشفرة إلى مجيزين ومانعين لها، وهناك من توقف وأوصى بمزيد من البحث والدراسة للقضايا المؤثرة في الحكم، وسنعرض للأقوال الثلاثة في الموضوع ونورد أدلة كل منها وفق الآتي:

1.1.4. القول الأول: جواز التعامل بالعملات الرقمية المشفرة

استدل القائلون بجواز التعامل بالعملات الرقمية المشفرة بثلاثة أدلة هي كالآتي:

أولا: البقاء على أصل الإباحة:

ثانيا: مال متقوم شرعا بحكم ما آلت إليه في الواقع من أنه يتملك بها غيرها من العملات والسلع والخدمات.

ثالثا: قيام هذه العملات بوظائف النقود أو العملات في الجملة رغم عدم إصدارها من جهة حكومية ، ولا يوجد حد اقتصادي أو شرعي للنقود يمنع من ذلك)بيان منتدى الاقتصاد الإسلامي حول مشروعية البتكوين , 2018, pp. 23-24).

وقد كان الرد على الأدلة كالآتي:

أولا: يرد على الدليل أو القاعدة الأولى بأنها صحيحة في حال لم يكن هناك محظور شرعي، أما وقد وجد، وهو الغرر الفاحش والجهالة التي لا يمكن أن تقرها الشريعة الإسلامية، فإننا ملزمون بالتحريم.

ثانيا: يرد على الدليل الثاني أمران: الأول :لو سلمنا بثبوت قيمته اصطلاحا من حيث الظاهر، لا نستطيع التسليم بذلك من حيث الواقع والحقيقة؛ لأن الناس الذين تعاملوا بهذا النوع من العملات مغرر بهم ولم يتفطنوا إلى خطورة جهالة المصدر وإمكانية التحكم بإنتاج هذه العملة، وهذا سبب كاف في نزع صفة المالية والنقدية الاصطلاحية عنها. الثاني :لو سلمنا بأنها مال متقوم شرعا يبقى عندنا جهالة المصدر التي تجعل التعامل معه غير جائز ن لما يترتب عليها من غرر ومخاطر.

ثالثا: ويمكن الرد على هذا الدليل، بأن هذا النوع من العملات يؤدي وظائف النقود أو العملات، لكن جهالة جهة المصدر وإصرارها على عدم الإعلان عن نفسها، وتعدّيها على مهام البنك المركزي في الدولة، يجعل التعامل بها حراما ولو كانت تؤدي وظائف النقود (الشيخ، 2019، الصفحات 36-37).

وقد نوقشت هذه الردود من قبل القائلين بالجواز كالآتي:

أولا: التقلب في أسعار هذا النوع من العملات، ومن ثم عدم الاستقرار النسبي في قيمتها، يؤثر في الكفاءة، كما هو حال العديد من العملات الائتمانية المعاصرة والأسهم، ولا يؤثر في جوهر الثمنية.
ثانيا: الاستعمالات غير القانونية لها أمر عارض لا يؤثر في الحكم الكلي ،كما أنه يحدث في العديد من العملات الائتمانية المعاصرة، فضلا عن قابلية النقود الائتمانية المعاصرة للتزوير أيضا. ومن جهة أخرى هذه الاستخدامات قابلة للإنحسار وفقا للدراسات.
ثالثا: جهالة المصدر، وكذلك غياب جهات التنظيم والرقابة الحكومية، غير مؤثرة في الحكم الكلي؛ لأن جميع قوانين العملة معلن عنها، ومعروفة للمتعاملين من خلال التطبيقات الخاصة بالبتكوين-بلوك تشين. وما يحدث من تطور في العمل لم يمنع من تكوين خصائص محددة كافية لإبداء الحكم الشرعي. والثقة التي يمنحها الاعتماد الحكومي تم تعويضها بتقنية بلوك تشين التي تمنح الثقة بطبيعتها (الاسلامي، 2018، الصفحات 23-24).

وبناء عليه وعلى حد قول المجيزين، يمكن إصدار العملات الرقمية المشفرة (ومنها البتكوين) والتعامل بها بالبيع والشراء.

2.1.4. القول الثاني: تحريم التعامل بالعملات الرقمية المشفرة

القائلون بتحريم التعامل بالعملات الرقمية المشفرة هم: الهيئة العامة للشؤون الإسلامية والأوقاف في دولة الإمارات العربية المتحدة في الفتوى رقم 89043 بتاريخ 30 يناير 2018، ودار الإفتاء المصرية، ودار الإفتاء الفلسطينية، وبعض الفقهاء المعاصرين، وقد استدلوا بمجموعة من الأدلة منها الضعيف ومنها القوي وسأكتفي ها هنا بعرض الأدلة القوية وهي كالآتي:

أولا: إن التعامل بهذه العملات دون إذن من الدولة(ولي الأمر)أو الجهة المختصة التي تمثلها في الوقت الحاضر البنك المركزي الذي يضطلع بمهام السياسة النقدية في الدولة المعاصرة يُعد بمثابة الاعتداء على مهام ولي الأمر، واعتداء على إرادة الأمة التي أنابت حاكمها عنها في تدبير شؤونها العامة.

ثانيا: إن جهالة المصدر(وأقصد هنا واضع آليتها ونظامها) وجهالة الضامن لها والمتحكم بها، تستلزم غررا فاحشا وجهالة كبيرة جدا لا يمكن أن ترضى الشريعة الإسلامية بها (الشيخ، 2019، صفحة 43).

وقد ارتكز المانعون لإصدار العملات الرقمية المشفرة والتعامل بها على أسس عديدة نوجزها في الآتي:

- الجهالة والغرر اللذان يلفان هذا النوع من العملة (جهالة المصدر والضامن والمتحكم بها).
- غياب الجهة الحكومية التي تقوم بعملية التنظيم والرقابة.
- كثرة الاستعمالات غير القانونية لهذا النوع من العملة.
- كثرة المضاربات وعدم الاستقرار النسبي في القيمة.
- ليست مالا متقوما شرعا بهذه الصفات (الاسلامي، 2018، صفحة 25).

وقد رد على أدلة المانعين ونوقشت.

3.1.4. القول الثالث: التوقف في المسألة

إن مجلس مجمع الفقه الإسلامي الدولي المنبثق عن منظمة التعاون الإسلامي، المنعقد في دورته الرابعة والعشرين بدبي، خلال الفترة من: 07-09ربيع الأول 1441هـ، الموافق: 04-06نوفمبر 2019م، وبعد اطلاعه على التوصيات الصادرة عن الندوة العلمية للعملات الإلكترونية، التي عقدها المجمع بجدة خلال الفترة من 10-11محرم 1441هـ الموافق 9-10 سبتمبر 2019م، واستماعه إلى المناقشات التي دارت حوله، تبين أن ثمة قضايا مؤثرة في الحكم الشرعي لا تزال محل نظر منها:

- ماهية العملة المعمّاة (المشفرة) المرمزة هل هي سلعة أم منفعة أم هي أصل مالي استثماري أم أصل رقمي؟ وهل العملة المشفرة متقومة ومتمولة شرعًا؟

ونظرًا لما سبق ولما يكتنف هذه العملات من مخاطر عظيمة وعدم استقرار التعامل بها؛ فإن المجلس يوصي بمزيد من البحث والدراسة للقضايا المؤثرة في الحكم (الدولي، 2019).

4.1.4. التعليق على المسألة: بعد عرض أقوال كل فريق وأدلتهم والرد عليها ومناقشتها، ترى الباحثتان أنه من الضرورة بمكان، التريث في إطلاق حكم المنع أو الجواز على إصدار والتعامل بالعملات الرقمية المشفرة إلى حين التعمق أكثر في المسألة وذلك بحضور متخصصين اقتصاديين يوضحون لأهل الفتوى مختلف جوانب هذه المسألة من النشأة إلى الأنواع إلى التعامل إلى المخاطر الناتجة عنها إلى وسائل وأساليب الحد من هذه المخاطر.

ولذلك لا يمكن القول بالمنع مطلقا أو الجواز مطلقا بل يمكن تفصيل الحكم حسب نوع العملة المتعامل بها والمخاطر الناجمة عنها.

2.4. حكم إصدار العملات الرقمية المشفرة والتعامل بها في القانون الجزائري

جاء موقف المشرع الجزائري صريحا في منع إصدار والتعامل بالعملة الرقمية المشفرة والعقاب على المخالفين، حيث نص في المادة السابعة عشرة (117)من قانون المالية لسنة 2018 على: " "يمنع شراء العملة الافتراضية وبيعها واستعمالها وحيازتها.

العملة الافتراضية هي تلك التي يستعملها مستخدمو الإنترنت عبر شبكة الإنترنت، وهي تتميز بغياب الدعامة المادية كالقطع والأوراق النقدية وعمليات الدفع بالصك أو بالبطاقة البنكية.

يعاقب على كل مخالفة لهذا الحكم، طبقا للقوانين والتنظيمات المعمول بها" (قانون المالية، 2017).

إلا أن الملاحظ على هذا الحظر الوارد في نص المادة 117 من قانون المالية لسنة 2018 أنه غير قابل للتطبيق لغموض التدابير العقابية الواضحة وعدم وجود نصوص قانونية وتنظيمية تنص على نوع الجرم ونوع العقاب المقابل له.

ولعل من أهم مبررات حظر المشرع الجزائري للتعامل بهذا النوع من العملة راجع للمخاطر الناجمة عنها، سواء كانت اقتصادية أو قانونية، وقد سبق الإشارة إلى هذه المخاطر بأنواعها في المبحث الأول من الدراسة.

5. الخاتمة:

1.5. النتائج:

وقد توصلنا من خلال ورقتنا البحثية إلى جملة من النتائج نجملها في الآتي:

- العملة الرقمية المشفرة عبارة عن نوع من النقود الإلكترونية التي يتم التحكم بها سرا وليس لها وجود واقعي ملموس تطبق التشفير كآلية لضمان أمنها.
- تعد العملة الرقمية المشفرة من أهم منتجات التكنولوجيا المالية الحديثة ولكن يجب التعامل معها بحذر شديد لما يعتريها من مخاطر كبيرة على المستوى الاقتصادي والقانوني وحتى الشرعي.

- تعد العملة الرقمية المشفرة من أهم النوازل الفقهية التي اهتم علماء الشريعة الإسلامية بتأصيلها ومعرفة حكمها الشرعي؛ ولذلك وقع خلاف كبير بينهم بين مانع لها ومجيز، وبين ناظر لها بحيطة وحذر، خاصة أنها نازلة تحتاج لتعمق أكثر لمعرفتها جيدا في بيئتها الاقتصادية قبل إنزال الحكم الشرعي عليها.
- نظرا للمخاطر العديدة للعملة الرقمية المشفرة حظر المشرع الجزائري إصدارها والتعامل بها وعاقب على ذلك في نص المادة 117 من قانون المالية لسنة 2018.

2.5. التوصيات:

وفي ختام هذه الورقة نوصي ب:

- ضرورة التعمق أكثر في دراسة التكنولوجيا المالية الحديثة ومنتجاتها كالعملة الرقمية المشفرة والتأصيل الشرعي الدقيق لها بتعاون المختصين في كل مجال.
- وضع منظومة قانونية واضحة للجرائم الناتجة عن هذا النوع من التكنولوجيا المالية.

6. قائمة المراجع:

قانون المالية. (28 12, 2017). *الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية*، العدد 76، السنة 54.

العملات الرقمية، نشأتها. (20 07, 2020). تاريخ الاسترداد 22 05, 2021، من https://kucoinarabic.com.

Amnay Afechkou. (03 مارس, 2018). *www.eumlat.net*. تاريخ الاسترداد 22 05, 2021

أحمد بن فارس. (1979). *معجم مقاييس اللغة*. دار الفكر.

الفيروزآبادي. (بلا تاريخ). *القاموس المحيط*. دمشق: مكتبة دمشق النوري.

حاج موسى سهيلة. (2009/2008). تحليل وضبط قيمة العملة من وجهة نظر إسلامية. الجزائر، جامعة الجزائر كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، قسم علوم التسيير، تخصص نقود ومالية، الجزائر.

عبد الباري مشعل. (ديسمبر, 2020). تداول العملات الإلكترونية وكيفية تحديد البائع والمشتري (دراسة فنية شرعية). *The Journal of Muamalat and Islamic Finance Research*، الصفحات 102-121.

عبد الرحيم وهيبة. (2018). عملة البتكوين وتكنولوجيا سلسلة الكتل في ظل التكنولوجيا المالية. *حوليات جامعة الجزائر 1*، 74-75.

عبد الله ناصر عبيد نصيري الزعابي. (ديسمبر, 2018). التنظيم القانوني للعملات الرقمية المستحدثة في التشريع الإماراتي والمقارن (دراسة تحليلية مقارنة). الإمارات، جامعة الإمارات العربية المتحدة، كلية القانون، قسم القانون الخاص، الإمارات العربية المتحدة.

غسان محمد الشيخ. (2019). التأصيل الفقهي للعملات الرقمية -البتكوين نمودجا-. *كتاب المؤتمر الدولي الخامس عشر لكلية الشريعة والدراسات الإسلامية بجامعة الشارقة حول العملات الافتراضية في الميزان* (الصفحات 22-23). الشارقة: www.sharjah.ac.ae.

كاترين ستيوارت وساليل جونا شيكار وكاتريونا مانفيل. (2017). *العملة الرقمية ومستقبل المعاملات*. تاريخ الاسترداد 23 05, 2021، من www.randeurope.org.

ما هي العملات الرقمية أو العملات المشفرة؟ (بلا تاريخ). تاريخ الاسترداد 23 05, 2021، من https://www.arabictrader.com/ar/learn/forex-school/.

مجمع الفقه الإسلامي الدولي. (4-6 11, 2019). *https//www.iifa-aifi.org/ar/5192.html*. تاريخ الاسترداد 29 09, 2021

مجمع اللغة العربية. (بلا تاريخ). *المعجم الوسيط*. القاهرة: دار الدعوة.

مراد رايق رشيد عودة. (2019). وظائف وشروط النقود ومدى تحققها في العملات الافتراضية -دراسة فقهية-. *العملات الافتراضية في الميزان* (الصفحات 193-220). الشارقة: جامعة الشارقة.

منتدى الاقتصاد الاسلامي. (11 1, 2018). *بيان منتدى الاقتصاد الإسلامي حول مشروعية البتكوين*. تاريخ الاسترداد 29 09, 2021، من https//books.islamway.net/1/.

يسري عدنان الغول وأحمد سرحيل. (2019). البتكوين، ماهيته، تكييفه الفقهي وحكم التعامل به شرعا. *Üniv Gümüşhane İlahiyat Fakültesi Dergisi*، 299-300.

استمارة المشاركة للباحث الأول

الاسم واللقب: سعاد قصعة باللغة الأجنبية: Souad Kassaa

مؤسسة الانتماء: جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية قسنطينة، كلية الشريعة والاقتصاد، قسم الشريعة والقانون.

الرتبة العلمية: أستاذ محاضر أ

الهاتف المحمول: 0664068310

البريد الالكتروني: habibkassaa@gmail.com

استمارة المشاركة للباحث الثاني

الاسم واللقب: ليندة بومحراث باللغة الأجنبية: Lynda Boumahrat

مؤسسة الانتماء: جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية قسنطينة، كلية الشريعة والاقتصاد، قسم الشريعة والقانون.

الرتبة العلمية: أستاذ محاضر أ

الهاتف المحمول: 0656929794

البريد الالكتروني: boumahratlynda75@yahoo.fr